

١٣
٢٠٢١/١١/٢٤

السيد الاستاذ / رئيس قطاع الافصاح
"البورصة المصرية"

تحية طيبة وبعد،،

نود الاحاطة الى انه قد تم الموافقة علي نشر تقرير الافصاح الخاص بنك الكويت الوطني-مصر، وفقا
لأحكام المادة (٤٨) من قواعد القيد بالبورصة المصرية وذلك بشأن قرار مجلس إدارة الشركة المنعقد بتاريخ
٢٠٢١/٢/١٦ "بالموافقة على:

- السير في إجراءات زيادة رأس مال الشركة المرخص به من ٢,٥ مليار جنيه الى ١٠ مليار جنيه
- السير في إجراءات زيادة رأس مال الشركة المصدر بأسهم مجانية تمويل من الأرباح المحتجزة وفقاً
للقوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ من ١,٥ مليار جنيه الى ٥ مليار جنيه
بزيادة قدرها مبلغ ٣,٥ مليار جنيه مصري مقسم على عدد ٣٥٠ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠
جنيه للسهم الواحد، على أن تكون الزيادة بواقع ٢,٣ سهم لكل سهم أصلي مع جبر كسور الأسهم
لصالح صغار المساهمين.

برجاء نشر التقرير المرفق على شاشات التداول بالبورصة واتخاذ ما يلزم في هذا الشأن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

١٤
دكتور/ سيد عبد الفضيل

نائب رئيس قطاع
الاشراف والرقابة على سوق المال

تحريراً في ٢٠٢١/٣/١

نموذج تقرير الإفصاح بغرض التعديل وفقاً للمادة 48 من قواعد القيد بشأن السير في إجراءات زيادة رأس المال المرخص به من 2.5 مليار جنيه مصري إلى 10 مليار جنيه مصري وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من 1.5 مليار جنيه مصري إلى 5 مليار جنيه مصري

الإفصاح	البند
بنك الكويت الوطني - مصر	اسم البنك
10 مليار جنيه مصري	رأس المال المرخص به
5 مليار جنيه مصري	رأس المال المصدر و المدفوع
500 مليون سهم بقيمة اسمية 10 جنيه مصري للسهم الواحد	عدد الأسهم/ القيمة الاسمية للسهم
بجلسته المنعقدة بتاريخ 2021/2/16	تاريخ انعقاد مجلس إدارة البنك
1. زيادة رأس المال المرخص به من 2,5 مليار جنيه مصري إلى 10 مليار جنيه مصري 2. زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من 1.5 مليار جنيه مصري إلى 5 مليار جنيه مصري بزيادة قدرها 3.5 مليار جنيه مصري موزعة على 350 مليون سهم بقيمة اسمية 10 جنيه مصري للسهم الواحد (بواقع 2.3 سهم مجاني لكل سهم أصلي مع جبر الكسور لصالح صغار المساهمين) تمويلاً من الأرباح المحتجزة وفقاً للقوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١	طبيعة التعديل المزمع
التوافق مع قانون البنك المركزي المصري رقم 194 لسنة 2020 تدعيم القاعدة الرأسمالية وجعلها أكثر استقراراً تم استغراق جزء كبير من الأرباح المحتجزة في استمرار الحفاظ على الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال لمقرر من البنك المركزي المصري وذلك طبقاً لمقررات بازل II. انشاء مركز رئيسي جديد بالعاصمة الإدارية الجديدة لاستيعاب النمو في حجم اعمال البنك وللمواكبة توجهات الدولة بالإضافة الي خطة افتتاح الفروع الجديدة علماً بأنه لا يوجد تدفق نقدي جديد سيتم ضخه من مساهمي البنك.	مبررات وأسباب التعديل ووجه استخدام الاموال في حالة الزيادة
لإستيعاب الزبائن المستقبلية في رأس المال المصدر من خلال الأكتتاب النقدي أو الأسهم المجانية وذلك بما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي المصري في زيادة القاعدة الرأسمالية للبنك، وخطة أعمال البنك خلال الخمس سنوات القادمة والتي تستهدف نمو حجم النشاط و الأعمال وما يستتبع ذلك من ضرورة تدعيم القاعدة الرأسمالية للبنك لمقابلة المخاطر المترتبة علي نمو حجم أعمال ونشاط البنك.	مبررات و أسباب التعديل (رأس المال المرخص به)

القرارات	قرارات مجلس الإدارة من واقع محضر مجلس الإدارة بجلسته في 2021/02/16
1. زيادة رأس المال المرخص به من 2.5 مليار جنيه مصري إلى 10 مليار جنيه مصري لاستيعاب الزيادة المزمعة والزيادات المستقبلية في رأس المال المصدر والمدفوع.	
2. زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من 1.5 مليار جنيه مصري إلى 5 مليار جنيه مصري بزيادة قدرها 3.5 مليار جنيه مصري موزعة على 350 مليون سهم بقيمة اسمية 10 جنيه مصري لسهم الواحد (بواقع 2.3 سهم مجاني لكل سهم أصلي مع جبر الكسور لصالح صغار المساهمين) تمويلاً من الأرباح المحتجزة وفقاً للقوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 2020/12/31.	
3. تعديل المادتان رقمي (6,7) من النظام الأساسي للبنك للمعرض على الجمعية العامة الغير عادية للبنك.	
4. نموذج تقرير الإفصاح بغرض التعديل وفقاً للمادة 48 من قواعد القيد بشأن السير في إجراءات زيادة رأس المال المرخص به، من 2.5 مليار جنيه إلى 10 مليار جنيه وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من 1.5 مليار جنيه إلى 5 مليار جنيه.	
5. تفويض السيد/ العضو المنتدب في اجراء التعديلات التي تطلبها البورصة المصرية والجهات الإدارية المختصة على تقرير الإفصاح.	
6. تفويض السيد/ العضو المنتدب في الدعوة للجمعية العامة العادية والغيرعادية.	
	اثر التعديل المزمع على أصول الشركة - لا يوجد
	اثر التعديل المزمع على التزامات البنك - لا يوجد
	اثر التعديل المزمع على حقوق المساهمين - لا يوجد

أقر أنا الموقع أدناه بصحة وسلامة ما جاء بهذا النموذج من بيانات وما قدم من مستندات وإقرارات ودراسات مؤيدة لمضمون ما ورد ببيان الإفصاح هذا ، واعلم أن موافقة الرئيس الدائم على نشر إعلان بيان الإفصاح بغرض السير في إجراءات التعديل يتم وفقاً لمتطلبات قواعد القيد والاجراءات التنفيذية لها من حيث الشكل ، وان مطابقة الإعلان لبيان الإفصاح المزمع تمت في ضوء ما قدمته الشركة من مستندات و بيانات بهدف الإفصاح للمتعاملين عن طبيعة هذا التعديل قبل دعوة السلطة المختصة صاحبة القرار، ودون ان تتحمل الشركة أية مسؤولية عن محتويات هذا البيان او تعطى تأكيدات تتعلق بدقتها او اكتمالها، وأتعهد بالالتزام بأحكام النظام الأساسي للشركة وأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 والقانون رقم 95 لسنة 1992 وقواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية.

تحريراً في: 2021/2/16

الممثل القانوني لبنك الكويت الوطني - مصر

أ/ ياسر الطيب

نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

